

« لسراة الليل هتف الصباح » وقضية التوثيق الوطني

عبد الرحمن الشبيلي



بالمال، هناك أمور حياتية مادية، يمكن تحقيقها أو استيرادها، كالأجهزة والمعدات والإنشاءات وأمثالها، لكن المال وحده، لا يكفي لتحقيق الأمور الذوقية والذهنية، كالتربية والتدريب والنظافة والتوثيق والإبداع، وقد لاتتم بقرار إداري، لأنها مسائل تتصل بالوعي والإدراك.

من هذا المنطلق، نشعر بأن الاهتمام بالتوثيق على مستوى الدولة وأجهزتها ما يزال ضعيفاً ومحدوداً، والمقصود بالتوثيق هنا، هو حفظ المعلومات التاريخية والإدارية المهمة وغيرها بطريقة آمنة وعملية، تسهل الاستفادة منها من الباحثين.

ربما تكون أجهزة الدولة، قد افقدت وثائق ثمينة، نتيجة نقلها في سنوات ماضية من مقرات إلى أخرى، وعدم تقدير أهمية جانب التوثيق في حاضره ومستقبله، وعدم استعمال وسائله المناسبة. ومنذ بداية الثمانينات الهجرية، بدأ الاهتمام ينمو ويزيد، لإدراك أمور، لاتكتمل الإدارة الحديثة إلا معها، مثل التنظيم والتدريب والتوثيق، فشهدت البلاد، نشاطات الإصلاح الإداري، وانطلاقة معهد الإدارة العامة، ثم دارة الملك عبد العزيز، وغيرها من التوجهات الحديثة، الهادفة إلى تطوير الإدارة العامة من كل جوانبها. ومن المعتقد، أن الاحداث المتتالية في الجزيرة العربية، وضعف المستوى التعليمي والثقافي، قد أدت إلى ضياع معظم الوثائق المحلية للدولة السعودية الأولى والثانية، اما في فترة تأسيس المملكة، على يد الملك عبد العزيز، جزاء الله عن أمته خير الجزاء، فقد كان الديوان الملكي - الشعبة السياسية - يضم ابرز الوثائق وأغلاها وأهمها بالنسبة للتاريخ، وكانت مخدومة توثيقياً، وان كانت طرق حفظها تقليدية، لعدم توفر وسائل أحدث.

والمأمول، أن ماصدر مؤخراً، حول تحويل مخزون كبير من هذه الوثائق الى دارة الملك عبدالعزيز، سيحمي ماتبقى محفوظاً منها، ويضعها موضع التداول العلمي، ففي دول كثيرة، تحدد مدة زمنية للاحتفاظ بسرية الوثائق، قبل رفع طابع السرية عنها ونشرها، والمهم هو تقدير حاجة الباحثين ومساعدتهم وتشجيعهم بغض النظر عن التاريخ.

وإن الدراسة الوثائقية الجيدة، التي اصدرها معالي الشيخ عبد العزيز التويجري عن جوانب من تأسيس المملكة، هي مثال حي، يكشف أهمية الوثائق وحجمها ونوعها، ونسبة المغطى منها والمكتشف حتى الآن.

لقد استبشر المجتمع بما كان أصدره مجلس الوزراء، قبل اعوام، حول استحداث مركز وطني للتوثيق، والعناية بنشر المعلومات والوقائع الموثقة. وإن مناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على قيام المملكة، يمكن ان توظف لتنشيط الإحساس الوطني بأهمية التوثيق وضرورته، وتقدير رسالة الباحثين.

إن عمليات التوثيق قد ظلت في معظمها اجتهادية، ولعل من ابرز ايجابيات الاجتهاد، ان جهات عديدة، مثل وزارة الداخلية، والحرس الوطني، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة، قد بذلت جهوداً طيبة لحفظ مايدخل في اختصاصها، ولكن تبقى لدينا عدة مشكلات وتساؤلات تتصل بمسألة التوثيق الوطني ومنها:

- متى تُعد «المعلومة» «مادة وثائقية»؟
- من يُقرر تزويد مراكز التوثيق بها؟
- ماهي الآلية الإدارية لذلك، وهل المسؤولون في الدولة على علم بها؟
- وهل يمكن تحقيق مركزية افضل للوثائق الوطنية؟ وتيسير وضعها في متناول الباحثين والدارسين؟
- وتحية لجهود معالي الشيخ التويجري، ولكل من يلفت الأنظار إلى وضع التوثيق في مقدمة اهتماماتنا الثقافية.